مقدمة

رحلة شخصية في بلاد الفلستينيين

الفلستيينـي هـو شخص يفتقـر إلى الثقافة الليبراليـة، وتنحصر اهتماماته فيما هو مادي ومبتذل[1].

دفعتني ظروف غير متوقعة إلى كتابة هذا الكتاب. في أيار/مايو من عـام 2003 فقد كتبت مقالة بعنوان: «ما الذي تعنيه الجامعة الآن؟» في صحيفة «صنداي تايمز»، طرحت فيها بعض مخاوفي فيما يتعلق باتجاه الجامعـات البريطانيـة. ركـزت المقالة علـى الغياب النسبـي للتحفيز الفكري والتحدي في الجامعات المعاصرة. وسردت قصصاً أخبرني بها طلاب في المرحلـة الجامعية الأولى كان ينتابهم شعـور عميق بالضجر حيـال تجربتهـم الجامعية، وأشاروا إلى أن هنـاك العديد من الحالات التي يقضي فيها الطلاب عاماً كاملاً لا يقرؤون فيه كتاباً كاملاً.

في اليـوم الثاني لنشـر المقالة، تلقيـت رسالة إلكترونيـة غاضبة من إداري جامعي رفيع المستوى. كان الغيظ من ملاحظاتي واضحاً في رسالة هـذا الشخص الـذي اتَّهمني بالخلط «المتعمَّد» بـين القضايا. بعد قراءة السطور الأولى من رسالتـه، كنت أتوقع أن يتهمني بفبركة ادعاءاتي بأن طـلاب المرحلـة الجامعيـة الأولى يمكـن أن يقضوا عاماً كامـلاً دون أن يقرؤوا كتاباً، غير أن هذا لم يكن محور اعتراضاته. لم يكن لديه مشكلة

في غربة الطلاب عن عالم الكتب؛ بل انصب غضبه على افتراضي المتعجرف بأن الكتب ينبغي أن تحظى بمكانة متميّزة في التعليم العالي. واشتكى أن «لهجة المقالة توحي بأنه يمكنك أن تصف أي برنامج بأنه لا يتطلب الكثير من العناء إذا كان طلابه لا يقرؤون كتباً كاملة». بالنسبة له فإن الكتاب أصبح استزادة اختيارية بالنسبة لطلاب المرحلة الجامعية الأولى في هذه الأيام.

في الشهور التي أعقبت هذا الرد، استمرت علامتا الاقتباس اللتان أحاط بهما «الكتب الكاملة» في الاستحواذ على تفكيري. كنت قد توقعت أن تواجه مقالتي ببعض العدائية، غير أني لم أتوقع من إداري جامعي يحتل موقعاً قيادياً أن يتعامل مع دراسة الكتب بمثل هذه الطريقة المتعجرفة. إلى حين هذا التبادل للرسائل الإلكترونية، كنت أعتقد أنه بالرغم من الاختلافات حول طرائق التدريس والبحث، فإن مؤسسات التعليم العالي كانت تشاطرني بعض شكوكي وأنها كانت تشعر بعدم الارتياح، إن لم نقل بالإحراج، من جرّاء الابتذال الواضح الذي وصلت إليه الحياة الجامعية. كانت وجهة نظري أن تهميش عامل الشغف الفكري في التعليم العالي كانت نتيجة غير مقصودة لسيطرة النزعة الإدارية على الحياة الفكرية والثقافية، ولم أكن أتوقع الاحتفاء المباشر بالفلستينية، التي يمثلها خير تمثيل هجوم مراسلي الصريح واستهزاؤه بدارسة الكتب.

إلاّ أن الأمر لم يكن بحاجة للكثير من إعمال الفكر كي أدرك أن ذلك لم يكن رداً غريباً من إداري جامعي غريب الأطوار لا يمثل إلا نفسه.

إن النخبة الثقافية المعاصرة أبعد ما تكون عن اتخاذ موقف دفاعي، بل إنها تعد أي انشغال بترسيخ الحياة الفكرية كنشاط روتيني أمراً يستحق استهزاءها الجماعي. وفي هذه الأثناء فإن سلوك هذه النخبة محكوم بما يمكن أن نسميه «الأداتية» وهي نظرة أخلاقية تقوّم الفن، والثقافة والتعليم من حيث هي أدوات تخدم غرضاً عملياً أوسع.

يواجه الباحثون الذين يتابعون اهتماماتهم الأكاديمية بشغف، وعلى نحو متزايد، صفات مثل «غير ذي صلة»، و«نخبوي»، و«لا علاقة له بالواقع»، و«هامشي». وغالباً ما يتم تقديم البحث الأكاديمي والسعي نحو التميّز والحقيقة أنه مسعى غريب، ولا صلة له بالواقع، ويهدف فقط إلى إمتاع الذات.

وصف تشارلز كلارك، وزير التربية البريطاني فكرة الثقافة من أجل الثقافة بأنها أمر «مثير للريبة» مؤكداً أن حكومته لا مصلحة لها في دعم «المفهوم القروسطي المتمثل في مجتمع من المفكرين الساعين لاكتشاف الحقيقة». إن وصف كلارك للسعي من أجل المعرفة بأنه شكل من أشكال التحامل القروسطي يؤكد على الأخلاقيات الفلستينية التي تسهم في صياغة جزء كبير من السياسة التعليمية والثقافية في هذه الأيام.

لا تقتصر هذه المواقف على المجتمع البريطاني أو على سياسيين ينتمون إلى حزب بعينه. لم يكن أسلاف كلارك المحافظون أقل اقتناعاً بأن الغاية الرئيسة من التعليم تتمثل في أن يكون محركاً للنمو الاقتصادي. حتى في أحسن الأحوال، فإن السعي وراء الأفكار من أجل الأفكار بحد ذاتها كان مثلاً نادر التحقق في الواقع. إلاّ أنه على الأقل

بقـي مثلاً يتمتع بقيمة كبيرة لدى شرائح مهمـة من المجتمع. أما اليوم فيبدو متناقضاً وبشكل متزايد مع الأخلاقيات الأداتية للثقافة العالمية. علقـت فريندا نابار، الرئيس السابـق لقسم الأدب الانكليزي في جامعة مومبـاي في الهند على الموضوع قائلـة: «ثمة إدراك متنام، بين الطلاب وفي الجامعـة، بأن العلوم الإنسانية واللغات تشكل ترفًا غير ضروري»[2]. وكذلـك الأمر في الولايات المتحـدة. بين عام 1970 وعام 1995، تراجع عدد برامج اللغات الأجنبية في الجامعات بمعدل 37 في المئة.

بالطبـع، فإن المواقـف الفلستينية اتجـاه التعليم والفنـون والثقافة ليسـت تطوراً جديـداً بشكل خاص. كان بعض المفكريـن البارزين في القـرن التاسع عشر، من أمثال ماثيو أرنولد، ونيتشه، وغوته، وماركس، حساسـين تجاه الطريقـة التي كانت القوة غـير الشخصية للسوق تؤثر فيها على تطور الفنون والثقافة. أما اليومَ فإن تأثير النزعة الفلستينية لا ترتبـط بالمتطلبـات البراغماتية للواقـع الاقتصـادي. إن التأثيرات الفلستينيـة لا توجـه إلى التعليم والثقافة من الخارج بـل إنها أصبحت جزءاً من المؤسسة وعلى أعلى مستوى في هيئات صنع السياسات. هناك نوع جديـد من مديري الجامعات، والمتاحـف، وصالات العرض، وتجار «المعرفة» الذين ينظرون إلى محتويـات الثقافة والأفكار بقدر كبير من عـدم المبالاة. وينحصـر اهتمامهـم باستعمال الثقافـة لتحقيق هدف منفصل تماماً عن محتواها الداخلي.

إن الازدراء الذي أظهره تشارلز كلاك إزاء فكرة «المفكرين الباحثين عـن الحقيقة»، يعبر عن مزاج هذا الزمان. ترتكز هذه المواقف النفعية

على إجماع ينظر إلى إمكانية اكتشاف الحقيقة بتشكك. في أزمنة سابقة، كان الادعاء بالبحث عن الحقيقة يستعمل للتغطية على أنواع مختلفة من الأفعال الشائنة. ما كان يعد حقيقة كان في بعض الأحيان إيديولوجيات مصممة لخدمة مصالح فئات معينة. لكن على الأقل كانت الحقيقة تحظى بقيمة لذاتها. بالنسبة لأرسطو، كانت الحقيقة هي هدف العلم: «الفلسفة هي العلم الذي يدرس الحقيقة». وبالنسبة لإينشتاين، فقد كان «البحث عن الحقيقة أكثر قيمة من امتلاكها». وعبرت روزا لوكسمبيرغ عن الشغف نفسه بالبحث عن الحقيقة عندما خاطبت جمهورها قائلة: «لكن ما أعرفه بالتأكيد هو أن واجبنا يقتضي، إذا أردنا أن ندرّس الحقيقة، أن ندرّسها بشموليتها أو لا ندرّسها على الإطلاق، وأن ندرّسها بوضوح وصراحة، دون غموض أو تحفظ، تلهمنا في ذلك ثقتنا الكاملة بقواها». هذا البحث الشغوف عن الحقيقة هو الذي ألهم أجيالاً من المفكرين في أثناء عصر الحداثة.

وياللأسف! فإن الثقافة المعاصرة تعد الحقيقة موضوعاً يصلح للأدب التخيلي وليس للدراسة الفكرية. كما يُجَادَل على نحو متكرر بأنه ليس هناك شيء اسمه الحقيقة. ويُطلب من الناس أن يقبلوا بدلاً من الحقيقة آراء مختلفة تمثل حقائق متعددة. لقد اكتسب ادعاء ميشيل فوكو بأنه: «ليس هناك حقيقة شاملة» نفوذاً واسعاً في الدوائر الأكاديمية. نادراً ما يتم تمثيل الحقيقة كواقعة حيادية؛ بل يتم تصويرها في كثير من الأحيان بوصفها نتاجاً للإدراك الذاتي الذي يتنافس مع مناظير تتمتع بالقدر نفسه من المشروعية. وقد اكتسبت النسبية، وهي منظور

يزعم أن مفاهيم الحقيقة والقيم الأخلاقية ليست مطلقة بل نسبية تتعلق بالأشخاص والمجموعات التي تعتنقها نفوذاً وسيطرة على الحياة الثقافية. لقد كان للرأي القائل: إن الحقيقة تكمن في عين الرائي أثر مهم على عمل المؤسسات التعليمية والثقافية. إذا أحيلت الحقيقة إلى مكانة النظرة والتفسير الذاتيين، فإنها تتوقف عن كونها موضوعاً ذا أهمية جوهرية. إنها بالتأكيد ليست مسألة حياة أو موت. ولا يمكن لاكتشافها أن يكون مبرراً رئيساً لوجود أي مؤسسة مهمة. حالما يتم تفسير الحقيقة على أنها زعم مشكوك فيه يتنافس مع مزاعم أخرى، فإنها تتوقف عن أداء أي دور رئيس في الحياة الثقافية لمجتمع من المجتمعات. لقد كان للحط من مكانة الحقيقة أثر كبير على الحياة الثقافية المعاصرة. تبدو التبصرات الكلاسيكية لمكانة الفن «الجمال هو الحقيقة والحقيقة هي الجمال» غير منسجمة مع المنظومة الأخلاقية التي تستطيع أن تفهم الحقيقة فقط بصيغة الجمع. وكما لاحظت دراسة مهمة لدور الجامعة، فإن التعليم العالي الليبرالي استند إلى افتراض مفاده أن من الممكن التوصل إلى المعرفة الموضوعية والحقيقية قبل أن تضيف «لقد تعرض هذا الافتراض أخيراً للتشكك مع التطورات الحديثة في الفلسفة، مثل النسبية، والنظرية النقدية وما بعد البنيوية». وطبقاً لرون بارنيت، كاتب هذه الدراسة، فإن هذا يشكل تقليلاً من المكانة المعرفية للتعليم العالي»[3]. على الأقل فإن معنى التعليم العالي يتعرض للتحوّل حالما يتم التشكيك في مكانته بوصفه طريقًا يؤدي إلى الحقيقة.

كما تتضح نزعة عدم المبالاة تجاه الحقيقة فيما يتصل بالتجليات الأوسع للحياة الثقافية. لم تعد الثقافة، بوصفها أفضل ما يمكن لمجتمع

أن ينتجـه، أمراً واضحاً. لقد تخلت الثقافـة عن مكانتها لثقافات، وأي ادعـاء بالسلطة المعرفية أو المكانـة الخاصة بات يعامل بازدراء. لم يعد التمييـز التقليدي بين الثقافة العليا والثقافة الدنيا يعني الكثير في بيئة أصبحت الحقيقة فيها تتمتع بهذه الخاصية المخادعة.

عبّر وزير الثقافة البريطاني السابق، كريس سميث، عن هذا الموقف عندمـا أعلن أن التمييز بين «الثقافة العليا» و «الثقافة الدنيا» هو تمييز مضلـل وكأن «جـورج بينجامين ونويـل غالاهار كليهمـا موسيقيان من الدرجة الأولى».

طوال التجربة الإنسانية، استندت سلطة الثقافة إلى ادعائها بتمثيل الحقيقـة. أما اليوم فإن افتراضات كهذه تعامـل بتشكك. وبالفعل فإن هذه الادعاءات غالباً ما توصـف سلبياً بأنها نخبوية؛ كما يُنتقد التطلع نحـو التمييز والمعايير الرفيعة بأنه حنين أحمق لعصر ذهبي. لقد تمت إعـادة تعريف النخبوية التي كانت تعني ذات يوم تبرير احتكار السلطة الاقتصاديـة والثقافيـة والسياسيـة مـن الانتقاص من قيمـة الشعب، فأصبحـت تعنـي منح أوجـه معينة من الثقافـة قيمة أكبر مـن القيمة التـي تمنح لأوجه أخرى. من المثير للانتباه أن هذه الآراء تؤثر في كامل الطيـف الفكري. لا يقتصر الأمر على إنكار مـا يسمى باليسار الثقافي لمعرفـة الموضوعية؛ بل إن النخب الثقافيـة نفسها تمتنع عن تأكيد أي قيم ثقافيـة وحقائق مطلقة. بدلاً من سلطتها، يبدو أن النخب الثقافية أكـثر اهتماماً بإظهار ملاءمتها للواقع، وقربها من الناس، واستجابتها للرأي العام.

معرفة دون معنى

ثمة تناقض ظاهري في أن هذا التشكك في المعرفة الموضوعية يتزامن مع وجهة النظر الشائعة في أننا نعيش في مجتمع المعرفة الذي يُلاحظ بشأنه في كثير من الأحيان أن «المعرفة هي القوة». يعلن المعلقون مرارًا وتكراراً عن الحاجة للاستجابة إلى احتياجات اقتصاد المعرفة، فيما يتم تبرير التوسع في التعليم العالي وغير ذلك من المبادرات الثقافية على أساس أنها ضرورية لتطوير مجتمع المعرفة. ويتم الترويج للجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية بشكل منتظم على أساس أنها حيوية للتقدم الاقتصادي. في تموز/يوليو 2003، أعلنت لجنة السياسات النقدية في مصرف إنكلترا أن جامعتي أوكسفورد وكيمبريدج تؤديان «دوراً حيوياً في اقتصاد المملكة المتحدة»[4]. وفي الولايات المتحدة تعاملت الإدارات المتعاقبة مع المعرفة بوصفها سلاحاً حيوياً لأمن الأمة.

في الوقت نفسه الذي يجري فيه التشكيك على نطاق واسع في السلطة الفكرية للمعرفة، اكتسب التعليم والتعلم أهمية غير مسبوقة. يتم باستمرار توجيه المناشدات للناس؛ كي يصبحوا متعلمين مدى الحياة وأن يكتسبوا معارف جديدة. وتتعهد مؤسسات الأعمال والمؤسسات العامة باستمرار توسيع قاعدتها المعرفية. لقد باتت المعرفة علامة تجارية تسعى إليها كل مؤسسة مهمة. غير أن الخيال المعاصر، لسوء الحظ، يسبغ على المعرفة سمة سطحية تقترب من الابتذال. يوضع في كثير من الأحيان تصور للمعرفة على أنها منتج جاهز قابل للهضم يمكن «تقديمه» و«بثه»، و«تسويقه» و«استهلاكه». تشبّه ماري إيفانز المؤسسة

الأكاديمية بصناعة المطاعم، حيث تقدم للطلاب الوجبة المناسبة. إن تحويل المعرفة إلى منتج يجردها من أي قيمة ذاتية أو معنى ذاتي، كما أن المعرفة التي يقدمها تجار اقتصاد المعرفة هي في الواقع صورة كاريكاتيرية لهذه المعرفة. لماذا؟ لأن المعرفة دون علاقة بالحقيقة لا معنى ذاتياً لها. إنها تصبح إدراكاً مجرداً من المرجح أن يتم نقله دون الشعور بقيمته، ويمكن إعادة تدويره في أكثر أشكاله ابتذالاً.

عندما تعد المعرفة منتجاً، فإن علاقتها بأصولها الثقافية والفكرية تصبح غير واضحة. ينظر إلى المعرفة وعلى نحو متزايد على أنها نتاج لعملية تقنية وليس نتاجًا للعمل الفكري الإنساني. لهذا السبب، كان بوسع المنظر ما بعد الحداثي جان-فرانسوا ليوتار أن يقول: «بالموت الوشيك للأستاذ الجامعي». لاحظ ليوتار أن الأستاذ الجامعي «ليس أكثر قدرة على نقل المعارف الراسخة من شبكات بنوك الذاكرة»[5]. في وقت أصبح فيه من قبيل الموضة إعلان «موت المؤلف»، و«موت الكتاب» أو «موت الموضوع»، فإن العلاقة بين المعرفة وأصولها الفكرية تصبح أقل وضوحاً.

جوقة تمجيد الابتذال

في أثناء القرنين الماضيين كان الضامن لسلطة المثقفين يتمثل في الاعتقاد بأن السعي للحصول على المعرفة والحقيقة يستحق مساندة المجتمع. أسبغ هذا الاعتقاد على العمل الفكري أهمية فريدة ووفر للمثقفين إحساساً عميقاً بأهمية رسالتهم. وبالفعل فإن النشاط الفكري والتأملي،

في إطار التراث الإنسانوي، كان يعد أسمى أشكال الطموح الإنساني، وكان ثمة ادعاء بأن هذا الطموح هو ما يميز الإنسان عن الحيوان.

أما اليوم، فإن هذه الصورة السامية للمثقف لا تتناسب مع الطريقة التي ينظر بها المجتمع إلى السعي للحصول على المعرفة. إن التشكك حيال إمكانية تحقق المعرفة الموضوعية لم يكن له أثر فقط على مؤسسة التعليم العالي، بل كان له نفوذ كبير على الحياة الفكرية بوجه عام. إذا لم يكن هناك خصوصية للمعرفة، فإن السعي للحصول عليها يصبح طقساً غير ذي معنى. في المقابل، فإن للأهمية المتضائلة للمعرفة مضامين مهمة فيما يتعلق بالنظرة إلى المثقفين ونظرتهم إلى أنفسهم. في الماضي، تعرضت الصورة البطولية التي كان يحتفظ بها المثقف عن ذاته للسخرية المبررة من قبل النقاد والمهتمين -جورج أورويل على سبيل المثال قدم نقداً لاذعاً لمعاصريه من المثقفين. لكن وبرغم انتقاده للكسل الفكري، فإن أورويل حافظ على اعتقاده بأن الأفكار تمتلك القوة التي تساعد في إيجاد عالم أفضل. وفي كثير من الأحيان فإن قوة الانتقادات الموجهة للمثقفين بحد ذاتها كانت تمثل اعترافاً بقوة الأفكار. على النقيض من ذلك، ففي القرن الحادي والعشرين حلت محل الصورة البطولية للمثقف الكلاسيكي صورة الشخص البراغماتي المتواضع والعملي الذي لا يعد عمله مهماً على نحو خاص. إن هذا الحط من دور المثقف يرتبط على نحو وثيق بالمواقف المعاصرة تجاه المعرفة. إذا كان البحث عن المعرفة لا يحرض الخيال الثقافي، فمن المؤكد أن مكانة المثقف لن تعود لها تلك الخصائص الفريدة.

في النقاشات التي تجري عن الموضوع، غالباً ما يتم تقديم عروض مبتذلة على نحو كئيب للحياة الفكرية. لقد حل محل المثل الأعلى المتمثل في البحث عن الحقيقة والمرتبط بالمثقف إلى مثل جُرِّد فيه البحث عن الأفكار من أي غاية نبيلة. لا يقتصر الموقف المتشكك تجاه دور المثقف على الفلستيني الشعبوي النمطي الرافض للمعرفة. لقد تمثّل العديد من المثقفين أنفسهم البراغماتية المرتبطة بأنشطتهم، ويصرون على أنه ليس هناك أي خصوصية تميّزهم. كما يؤثر هذا الموقف المتراخي تجاه دور المثقف في الكتابات الأكاديمية حول الموضوع. علّق المؤرخ والأستاذ في جامعة كيمبريدج ستيفن كوللييني على ذلك بأن كتب: (ربما آن الأوان لأن يكتب أحدهم مقالة بعنوان: «المثقفون أناس عاديون»). يعكس طموح كوللييني إلى نزع الغموض عن دور المثقف إلى حد بعيد ثقافة تجد صعوبة في إسباغ معنى كبير على عملية البحث عن الأفكار ودراستها. يشرح كوللييني ما يعنيه بكلمة «عاديين».

«عاديون» بمعنى أنهم بالفعل جزء من المشهد الثقافي للمجتمعات المعقدة؛ عاديون بمعنى أنه ليس من غير الممكن أو الجائز إدراك أن اسم «مثقف» يمكن أن يستعمل بشكل منتظم لوصف بعض أصدقاء المرء أو زملائه أو حتى، في بعض الظروف، لوصف المرء لنفسه؛ وعاديون بمعنى أن القيام بالأنشطة التي يقوم بها المثقفون لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها بطولية أو صعبة على نحو خاص أو تتمتع بسحر خاص. وأنا أدرك هنا أنني أعرّض نفسي هنا لسوء الفهم عندما أقول: إنها لا تتمتع بأهمية خاصة. هذه الأنشطة مهمة، لكنها ليست مهمة على نحو استثنائي[6].

يمكن المجادلة أن هنـاك دائماً مبرراً لنزع الغموض عن تلك الهالة التـي تحيط في كثير من الأحيان بالعمل الفكـري. إلاّ أن مشروعاً كهذا في هـذه الأيام لا يعدو كونه نوعاً من ركل باب مفتوح أصلاً؛ إذ نادراً ما يتـم تقديم عمـل مثقفي اليوم على أنه بطولي علـى نحو خاص، كما أن جعل العمل الفكري عملاً مبتذلاً يعزز ببساطة التوقعات المتواضعة التي تحيط بالحياة الفكرية والثقافية.

مـا من شك في أن المثقفين يمكن أن يكونوا متبجحين، ومتغطرسين، ومليئـين بالهـواء الساخن. ولهذا السبـب فإن ادعاءاتهـم كانت دائماً عرضـة لفكاهة النـاس وتهكمهم؛ لكن وبالرغم من هـذه النواقص في شخصياتهـم، إلا أن عمل المثقفين يبقى مهماً. ولا بد للمفكرين، عندما يتـم تجريدهـم مـن رسالتهـم، أو مشروعهـم، أو رغبتهـم في اعتناق المعرفـة ونشرهـا، أن يشعروا بالطبع بعدم الارتيـاح والتقييد؛ وفي مثل هـذه الظـروف بضياع سلطتهـم التي يضمنهـا بحثهم عـن الحقيقة. ويمكـن أن يكـون لهذا كله أثر كبير على الحيـاة الفكرية. لسوء الحظ، فـإن هـذه الظروف مـن شأنها فقط المساعـدة على تنامـي المزيد من مشاعر التراخي والانصياع للتيارات السائدة.

سوسيولوجيا التسطيح

وفي وقـت تتنافـس فيه مئات البلدات والمـدن الأوروبية غير المتميّزة مـع بعضها للفوز بلقـب «مدينة الثقافة»، قد يبدو مـن الخسة أن نكتب عن نمو النزعة الفلستينية. تنتشـر الفعاليات والمهرجانات الثقافية في

سائر أنحاء الولايات المتحدة والعالم الغربي كالفطور؛ وكل بلدة نائمة تحتوي على متحف أو على الأقل مركز للتراث. إن الادعاء بأن المجتمع يتجه نحو التسطيح يواجه برفض غاضب من قبل المدافعين عن الوضع الثقافي الراهن، الذين يروجون لما يرون فيه بيئة معرفية مزدهرة. ويشير هؤلاء بالطبع إلى زيادة أعداد الكتب المنشورة، وعدد محلات بيع الكتب، والشبكة المزدهرة لنوادي الكتب، أو للأعداد الكبيرة من الناس الذين يحضرون الحفلات الموسيقية ويزورون صالات عرض اللوحات الفنية والمتاحف. طبقاً لأحد المراقبين الأميركيين:

> خارجياً، لم يسبق أن كانت حياة العقل في أمريكة في حال أكثر صحة مما هي عليه الآن. لقد انتشرت المجلات، وصفحات الجرائد، والمواقع الإلكترونية المسخّرة لما يقوم به الباحثون، والناشرون، والكتاب على نحو واسع في أثناء السنوات العشر الماضية. في المدن والبلدات التي تستضيف الجامعات والمعاهد في سائر أنحاء أمريكة، تزدهر الأشكال التقليدية والحديثة للحياة الثقافية جنباً إلى جنب. تجتذب القراءات، والمناظرات، والحفلات الشعرية المئات. حتى بعد الجامعة، فإن الحياة الفكرية تستمر[7].

لا شك في أن التعليم اكتسب نفوذاً هائلاً على المجتمع. تشارك أعداد متزايدة من الناس في التعليم العالي. ويبدو أن مشاركة الناس في التعليم لا تتوقف. يبدو أن الجميع يحصلون على شيء من التدريب في أماكن عملهم، أو يتوقفون عن العمل في أثناء مرحلة إعادة التدريب.

أشخاص في الأربعينيات من عمرهم يعودون إلى الجامعات أو يدخلونها للمرة الأولى. يفترض بنا جميعاً أن نكون متعلمين مدى الحياة، وهناك آلاف المؤسسات التي تستجيب لكافة احتياجاتنا المعرفية. لا شك في أننا نأخذ التعليم والثقافة على نحو جدي. إننا لا نعيش في عصر من عصور الظلام حيث من المستحيل أن نعثر على أدب يثير التحفيز والتحدي. إننا نستمر في الابتكار والتجديد – وفي بعض الأحيان ينتج فنانون منفردون فناً بديعاً أو يستمر بعض المثقفين في تطوير أفكار مهمة في العلوم الإنسانية، والاجتماعية والطبيعية.

لا يستطيع المتشائمون الثقافيون في كثير من الأحيان تفنيد ادعاء المؤسسة أننا نعيش في مجتمع معرفة مزدهر. يشير هؤلاء إلى نشوء ظاهرة تلفاز الواقع على حساب الدراما الراقية والبرامج الوثائقية والمتعلقة بالواقع، ونمو أعمدة الرأي ذات الصبغة الشخصية في الصحف على حساب التحليلات الإخبارية المعمقة، والتراجع المستمر في المعايير على كل مستويات التعليم. هذه الانتقادات ليست دون أساس في الواقع. لكن ليس كل مشروع جديد هو «قبة الألفية» كشاهد على الأمية الثقافية. لدينا أيضاً مجموعة دالاس أو متحف غوغنهايم في بيلباو. لقد كانت الابتكارات والمؤسسات المهمة القادرة على تشجيع وترويج معايير التميّز دائماً أمراً نادراً. إذاً ما الذي تغير؟

إن سبب عكس استعارة التسطيح لمزاج عصرنا لا علاقة له بالمستوى الحالي للمعايير الثقافية والفنية والتعليمية. إن عملية التسطيح تغذيها قوى كبيرة تعالج المعرفة والثقافة بوصفها مجرد رسائل لتحقيق هدف

أوسع وأسمى. إنه توجه يعرّفه التزام عَقَدِي بمبدأ الأداتية. وهذا التوجه ليس جديداً، فالتوتر بين مطالب السوق والحسابات الاقتصادية والانشغال بالأفكار والفن من أجل الأفكار والفن كان موضوعاً متكرراً في المناظرات الثقافية أكثر من قرنين. طوال هذا الوقت كان ينظر إلى المساعي الفنية والثقافية على أنها مدفوعة بمصالح تتناقض مع مفهوم الأداتية الذي يطبقه السوق. فمع التعبير بوضوح عن هذا التوتر من قبل تالكوت بارسونز، أكثر علماء الاجتماع الأميركيين تأثيراً في القرن العشرين: «لا يُنظَر إلى الرجل المحترف على أنه يسعى لتحقيق المنفعة الشخصية، بل على أنه يؤدي خدمات لزبائنه، أو لقيم غير شخصية، مثل تحقيق التقدم في مجال العلوم»[8].

إن التوتر الأزلي بين الحسابات الاقتصادية والالتزام بالقيم غير الشخصية وغير الأداتية مثل تحقيق التقدم في العلوم والمعارف يعني أن المفكر والفنان كانا تاريخياً في حال من الصراع الإبداعي مع بقية المجتمع. وبالفعل فإن ما كان متميّزاً وذا قيمة في النشاط الفكري أو الفني هو بالتحديد أنه لم يكن خاضعاً بشكل مباشر للروح الأداتية. لم يقصد الفنانون والمفكرون أن ينتجوا ما كان يريده الزبون، بل سعوا لتحقيق هدف أسمى. في الممارسة العملية كان الخط الفاصل بين المصلحة الشخصية والسعي الذي لا ينطوي على مصلحة للحصول على المعرفة يتعرض للاختراق، لكن بالرغم من ذلك فإن الكلام عن الانشغال بالأفكار من أجل الأفكار كان العنصر الطاغي في مشروع المفكر.

جدير بالذكر أنه حتى المجتمعات التي كانت ملتزمة قلباً وقالباً بقيم السوق، على سبيل المثال الولايات المتحدة وبريطانية، استمرت في تأكيد القيم المرتبطة بالانشغال الفكري والفني. تم إدراك أن مثل هذه الجهود كانت قيّمة بحد ذاتها وليس لأنها تحمل سعراً مرتفعاً. ومن ناحيتهم، دافع الفنانون والمفكرون عن جهودهم بفاعلية متفاوتة؛ - لأنهم كانوا مقتنعين بأن ما كانوا يقومون به مهم بذاته.

في العصور الحديثة فقط تمكنت الروح الأداتية من السيطرة على الطريقة التي ينظر فيها المجتمع إلى أنشطته الفنية والفكرية. ثمة عدد من التأثيرات المترابطة والمعززة لبعضها التي يمكن أن تفسر هذا التطور، وسيتم استكشاف بعضها في الفصول القادمة من هذا الكتاب. يتمثل أحد أسباب هذا التطور في التأثير التراكمي لتراجع إعجاب المجتمع الغربي بإرث التنوير. كما لاحظنا سابقاً، إذا لم يعد بوسع المعرفة والسعي من أجل الوصول إلى الحقيقة الادعاء بتحقيق اختلاف كبير، فإن سلطة المثقف تتراجع كثيراً. في مثل هذه الظروف، فإن الادعاءات بالاستقلال الفكري أو النزاهة الفنية أو الحرفية البعيدة عن أي مصلحة تصبح أمراً مشكوكاً فيه. حالما يتم الحط من المكانة الخاصة التي أعطتها حركة التنوير للمعرفة، يصبح من الصعب إسباغ أي معنى خاص أو ذاتي على النشاط الفكري والفني. يتم تمثيل هذه الأنشطة كمسيرات مهنية تختلف نوعياً عن المهن الأخرى. في مثل هذه الظروف، من غير المحتمل إعطاء المعرفة والفن قيمة كبيرة لذاتهما، بل بسبب فائدتهما للمجتمع.

إذا كانت المعرفة والفن يفتقران إلى معنى داخلي، فإن التأكيد على أنهما ينبغي أن يحظيا بقيمة بحد ذاتهما يمكن أن يظهر على أنه التماس خاص. إن المطالبة بتبني معايير فكرية وفنية معينة يبدو غير منسجم أيضاً مع غياب أي معايير متفق عليها لقياس تلك الإنجازات. على أي حال فإن القيمة لا تحظى بها محتويات الأفكار والفن، بل استعمالاتها. ومن ثَمَّ فإن ما يحدد كيفية النظر إلى المعرفة والفن ليست معايير داخلية فيها بل فائدتهما أو استعمالهما لغاية أخرى. في مثل هذه الظروف تصبح المعرفة والفن أداتين في خدمة التقدم الاقتصادي، أو الهندسة الاجتماعية، أو منح هوية لمجتمع من المجتمعات، أو تقديم العلاج للفرد. ما يضمن انتصار هذه المقاربة الأداتية هو عدم قدرة المجتمع المعاصر على منح العمل الفكري والفني معنى. هكذا وفي حين ما زلنا ننتج الكتب الجيدة والفن الجيد، فإننا نجد صعوبة في منحها قيمة لذاتها.

لماذا ينبغي أن يؤدي انتصار الأداتية إلى التسطيح؟ إذا كنا غير قادرين على منح الإنجازات الفكرية والثقافية قيمة لذاتها، فإنه يصبح من الصعب التمييز بينها. تصبح الادعاءات بالتمييز ذات غايات أنانية وتنزع إلى التبجح الكاذب وغالباً ما يتم رفضها بوصفها محاولة بائسة تقوم بها نخبة لحماية امتيازاتها. ولهذا السبب اكتسب مصطلح -معايير- تداعيات تستحضر الامتيازات النخبوية إلى حد أن الإصرار على الالتزام بمعيار معين يتم تقديمه في كثير من الأحيان على أنه شكل من أشكال التمييز الذي يأخذ طابعاً مؤسسياً.

كثيراً ما تنتهي المناظرات المتعلقة بالمعايير التعليمية بالمجادلة بأن أولئك الذين يطالبون بالالتزام بممارسات قديمة لا يبالون بتلبية احتياجات الطلاب اليوم. إن النخبة الثقافية لا تدعو إلى التخلي عن معيار التمييز؛ بل إنها تجعل من المحافظة على هذه المعايير أمراً ثانوياً بالمقارنة مع ضرورة المنفعة. إن الأولوية الممنوحة لمنفعة الفن والتعليم مقارنة بمحتواهما الداخليين هي التي تغذي النزعة نحو التسطيح. حالما يتوقف المحتوى الداخلي للفن والمعرفة عن أن يكون له معنى مقبول اجتماعياً، فإن المعايير تصبح أمراً قابلاً للتفاوض وتحتل مكانة ثانوية بالمقارنة مع الاهتمامات البراغماتية والأداتية. في خطابها الأول بوصفها وزير دولة للفنون في مهرجان شيلتينهام الأدبي، سألت البارونة تيسا بلاكستون: «هل يمكن للفنون أن تكون أكثر من طائشة، أو سخيفة، وغير ذات صلة بالمجتمع؟» وكان ردّها بالإيجاب، لكن فقط إذا كان يمكن استعمالها لأغراض تتجاوز أغراضها الجمالية. الفنون مهمة بالنسبة لبلاكستون؛ لأنها فيما يبدو تحسن من القابلية للتوظيف، وتزيل التفاوت الطبقي وتساعد في منع الجريمة. أضافت: «لا شك لدي في أن الفنون يمكن أن تسهم في تحسين النتائج الصحية».

في العصور السابقة، كان تسطيح الثقافة يأتي تقليدياً نتيجة تأثير السوق على الحياة الثقافية. في ثلاثينيات القرن العشرين أشار إف.آر.كيفيس إلى الضرورة التجارية لجماهيرية الثقافة. إن الضرورة التجارية ليست أقل أهمية اليوم مما كانت في الماضي. لكن اليوم ليست قوى السوق هي المسؤولة أولاً عن عملية التسطيح؛ بل إنها نتيجة

مباشـرة للسياسة العامة التي تشجـع الممارسات السياسية التي تهدف إلى التشميـل وبأي كلفة. أما لمـاذا يكون الأمر على هذا النحو، فهذا ما سيتم استكشافه في الفصل الخامس.

التفاوض بشأن المعايير

في العـدد الكبير من المناظرات التي تدور حول المعايير، سواء كانت حول التعليم، أو الفن، أو الحياة السياسية، فإن حتى أكثر رواد الأعمال الثقافيـين سوقية لا يطالب بالتخلي عن معايـير التمييز. بدلاً من ذلك فـإن أولئك الذيـن يهزؤون بكلمـة «معايير» يعتقـدون أن هناك العديد مـن الطرق لتعريف وتأكيـد التمييز. إن ما يسمى بالحروب الثقافية في الولايات المتحدة والمناظرات المستمرة حول المعايير التعليمية في المملكة المتحدة ما هي إلا أعراض لمناخ يؤثر فيه التنافس في إطلاق الادعاءات في تمثيـل المعايـير، إن مفهـوم المعيـار لا يتناسـب مـع مـزاج الثقافة المعاصـرة، إن أي ادعاء يعطي امتيازاً لشكل فنـي معين، أو لطريقة في الـكلام، أو لإنجـاز تعليمي يُرفض علـى أساس أنه لا يمتلـك أي ميزة خاصـة علـى ذاك الذي يتم إنجـازه في ظروف مختلفة مـن قبل أناس مختلفـين وثقافات مختلفة. إضافة إلى ذلك، فـإن الالتزام بمعيار من أجل إطلاق أحكام قيمة يصور أحياناً على أنه من قبيل ممارسة العنف الرمـزي ضد أشخاص يمتلكون خلفية ثقافية مختلفـة. وطبقاً لإحدى الروايـات التي تقدم هذا الموقف فإن «التمييز هو تركيب فكري، ثقافي، اجتماعي لا يمثل فقط التفاوت الاجتماعي عبر ممارساته الانعكاسية، بل أيضاً الاعتباطية كإحدى خصائص بنيته»[9].

إن ازدهـار الدراسات النقديـة النسبوية للحقيقـة والمعرفة يسرته ممانعـة النخبـة الثقافيـة المعاصرة في تعريـف المعايير بشـكل واضح والالتزام بهـذه المعايير. لا تمتلك هذه النخبة أي مبادئ أساسية تلتزم بهـا ولا تقبـل أي مسؤوليـة في صياغـة إجماع حول ما ينبغـي أن يشكل تحقيق التميّز. وحيث إن فكرة المعيار بحد ذاتها يتم تصويرها على أنها نخبويـة، فإنها لا تشعر بالارتياح في دعـم وترويج مُثُل محددة بوضوح. إنـه أمر يبعث على السعادة أن يتم تحويل مؤسسة مثل البي بي سي إلى وسيلـة إعلامية متعددة الأغراض تقر بمرونتها حيال هذا الموضوع. قد يكـون للأفراد داخل النخب الثقافية رؤيـة واضحة حول ماهية المعايير التي ينبغي للمجتمعات أن تتطلع إلى تحقيقها، غير أنهم ككيان جماعي يشعرون بالمعايير بوصفهـا مصدرًا محتملاً للصراع أو الخلاف. وتبعاً لذلك فإن النخبة الثقافية تعد المحافظة على المعايير في أحسن الأحوال نعمة مشوبة بالمشكلات وفي أسوئها عقبة ينبغي تجنبها.

تظهـر الشكوك المتنامية فيما يتصـل بالمعايير في أوضح صورها في النقاشات الدائرة حول تقويم الإنجاز. من غير الشائع أن نسمع أعضاء المؤسسـات التعليميـة في المملكـة المتحـدة، يشرحون كيـف أن النظام الامتحـاني نخبوي ويميـز ضد المهـارات الفكرية التـي يكتسبها أفراد الطبقـة العاملـة. وبالطريقة نفسهـا تُنتقد المتاحف، وصـالات عرض اللوحـات الفنية، وحتى المكتبات العامـة بسبب عدم إعطاء قيمة كبيرة لمهـارات الأشخاص الذيـن ينتمـون إلى خلفيات مختلفـة. من منظور نسبوي، فإن محاولة قياس الإنجاز طبقاً لمعايير عامة قد تكون تمييزية إن لم تكن قسرية.

تمتلك الثقافات والتجارب المختلفة الكثير مما يمكن أن تسهم به في تطوير الحضارة الإنسانية. غير أن استهداف المعايير لا علاقة له بالتقدير المتنور للثقافة الإنسانية، إن العداوة التي تواجه معياراً معيناً تتغذى في كثير من الأحيان على الاعتقاد بأن الجهود والتوقعات التي يمثلها تتجاوز قدرات معظم الناس. وتظهر هذه المسألة في أوضح صورها في التعليم، حيث تبذل محاولات يائسة لضمان الحصول على المؤهلات. ونتيجة لذلك فإن المعايير يعاد تشكيلها بصورة مستمرة لضمان نجاح الطلاب. إن تضخم العلامات الممنوحة وتراجع قيمة الشهادات والدرجات تؤدي فقط إلى انفتاح الشهية على مزيد من التلاعب بأنماط التقويم. لم يعد واضعو السياسات يتظاهرون بإسباغ أي نوع من الوجود المستقل على المعايير، فقد أصبحت ببساطة أدوات في خدمة السياسة الاجتماعية. ويذهب بعض المدافعين عن هذه المقاربة إلى حد جعل مثل هذه السياسات التشميلية شكلاً من أشكال الممارسات الفضلى. يجادل المدافعون عن «التعليم التشميلي» بالقول: «نحن نزعم أن التشميل يمثل شكلاً من أشكال التميّز التعليمي»[10].

إن الموقف الذرائعي تجاه المعايير هو جزئياً حصيلة خيبة الأمل من تجربة الإصلاح التعليمي، والثقافة والسياسة الاجتماعية. لم تؤدِ محاولات توفير الفرص المتكافئة لكافة شرائح المجتمع إلى إزالة الامتيازات الممنوحة للبعض بوصفها جواز سفر إلى النجاح. ونتيجة لذلك ثمة عدم ارتياح فيما يتصل بالعلاقة بين الجهد والإنجاز. وبدلاً من استكشاف أسباب النجاح المحدود الذي حققته إمكانية الارتقاء الاجتماعي المستند

إلى التميّز، فإن ثمة نزوعًا إلى إلغاء المثل الأعلى المستند إلى التميّز بشكل كامل. تتسم وجهات النظر المعاصرة تجاه المثل الأعلى المستند إلى التميّز بالتشاؤم، حيث يدان بوصفه اعتذاراً لنجاح أولئك الذين يتمتعون بتراكم الامتيازات في حين يحكم على الآخرين بحياة من الفشل.

من نظام يستند إلى التميّز إلى نظام يستند إلى الأداء المتواضع يتمثل أكثر مظاهر الموقف غير المبالي تجاه السعي لتحقيق معايير التميّز في النزعة المتزايدة لاعتبار المثل الأعلى المستند إلى التميّز مجرد خدعة مستحيلة. جادل الداعمون إلى المثل الأعلى المستند إلى التميّز بأنه عبر توفير الفرص المتكافئة، فإن الأفراد الأكثر اقتداراً سيتمكنون من الصعود إلى قمة المجتمع. سيحل مبدأ التميّز محل الاعتماد على الإرث والعلاقات العائلية بوصفه أدوات رئيسة في الارتقاء الاجتماعي. لم يقدم المثل الأعلى المستند إلى التميّز ببساطة رابطة بين الجهد الفردي والنجاح، بل إنه قدم وعداً بالتطور التراكمي عبر ربط توفير الفرص المتكافئة بتحقيق أعلى المعايير. وهكذا يمكن فهمه أيضاً بوصفه محاولة لتحقيق أعلى المعايير الثقافية الممكنة عبر إطلاق العنان لازدهار التميّز.

ثمة عقبات كبيرة يواجهها الناس من الخلفيات المختلفة في العثور على الفرصة المناسبة لممارسة مواهبهم وتحقيق إمكاناتهم الكامنة. إن الامتيازات والثروة تضع الأجيال الجديدة في وضع غير عادل وتخلق صعوبات للآخرين في الوصول إلى القمة. لكن وبالرغم من الصعوبات كافة التي وقفت في وجه تحقيقه، فقد ساد شعور بأن المثل الأعلى المستند إلى التمييز يستحق النضال من أجله. أما اليوم، وعلى

النقيض من ذلك، فإن هناك تراجعاً كبيراً في الحماسة لمبدأ دعم وترويج الإنجاز عبر التميّز. إن مثَل التميّز، حاله كحال المعايير، يصور في كثير من الأحيان بوصفه فعلاً من أفعال الخداع صممته نخبة غير نزيهة من أجل خداع الناس.

كان هناك مدرسة فكرية تعتقد أن دمقرطة التعليم والثقافة تنسجم مع المحافظة على المعايير، بل تحسنها. غير أن هذه الفكرة تعرضت لصدمة حادة في السنوات الأخيرة. لقد اعتقد الذين يميلون إلى المثل النخبوية التقليدية دائماً أن دمقرطة التعليم والثقافة لا ينسجم مع المحافظة على التميّز في الحياة الفكرية. ولا زال هذا التيار الفكري مثابراً اليوم، لكن نادراً ما يتم التعبير عنه بصراحة. في المناخ السياسي السائد في هذه الأيام، نادراً ما تتعرض دمقرطة التعليم والثقافة للتشكيك. لكل مؤسسة تقريباً بيان مهمة يضع توسيع قاعدة المشاركة هدفاً رئيساً له. ليست دمقرطة التعليم هي ما يتعرض للتشكيك اليوم، بل محاولة المحافظة على المعايير التعليمية والثقافية ورفعها. ويعود التشكيك إلى الرغبة في المحافظة على المعايير من قبل أنصار توسيع قاعدة المشاركة هو أنهم، مثل النخبويين التقليديين، لا يعتقدون أن دمقرطة الحياة الثقافية يمكن أن تكون متصالحة مع معايير التميّز.

يقبل قادة الثقافة اليوم، ولو بطريقة ملتوية، التشخيص النخبوي التقليدي، غير أنهم يخلصون إلى استنتاجات مختلفة جذرياً. إنهم يريدون الديمقراطية لكنهم مستعدون لأن يكونوا مرنين فيما يتصل بالمحافظة على المعايير. وفي حين أنهم قد لا يقولون ذلك صراحة، فإن

قـادة الثقافة يزعمون أن مشروع المحافظة على المعايير الرفيعة نخبوي ومعـاد للديمقراطية بطبيعته. ولهذا السبـب فإن المجادلات التي تسعى لدعم وترويـج التميّز في الفن والثقافة والتعليـم تُرفَض غالباً بوصفها محاولـة نخبوية لإعـادة الساعة إلى الوراء، إلى الأيـام التي كانت فيها أقلية ضئيلة تتمتع بالنفاذ إلى رأس المال الثقافي.

يهـدف هذا الكتـاب إلى مساءلـة الافتراض المتشائـم الذي يقول: إن المشاركـة الشعبيـة لا تنسجـم مع المحافظة على معايـير التميّز. أنا أجادل بأن تمثُّـل النخبة الثقافية المعاصرة لهذا المنظور أدى إلى زيادة الفلستينيـة والنزعـة الأداتية غير الصحية تجاه الحيـاة الثقافية، وإن توسيـع قاعـدة المشاركة دون المحافظـة على المعايير تمثـل عملية غش تمارس على ملايين الناس وتؤدي إلى حرف المجتمع عن تحقيق إمكاناته الكامنة في هذا القرن. هذا الكتاب مسخَّر لدعم مشروع تطوير الحياة الثقافية والفكرية للمجتمع عبر تطوير جمهور متعلم ومثقف.

ميزة الجدارة

تتمثـل إحدى الحجج المركزية التي تقدم ضد المحافظة على معايير التميّـز في أن هذا مشروع نخبوي سيؤدي إلى إقصاء الغالبية الساحقة عن المشاركة في المؤسسات الثقافية. يستند هذا الاستنتاج المتشائم إلى فرضية أن الجمهور يفتقـر إلى الموارد اللازمة للاستفادة من الأشكال المتطلِّبـة للتجربة الثقافية والتعليمية. ونتيجة لذلـك، يُجادَل بأنه لا بد مـن تغيير المعايـير والتوقعات مـن أجل تيسـير المشاركـة الأوسع. لقد

شجع هذا التقويم المتشكك لقدرات الناس على نشوء مزاج معادٍ لفكرة مكافأة الناس حسب تميّزهم.

إن التشكك في المعايير والتشكك في الجدارة يسيران جنباً إلى جنب. جدير بالذكر أن كتاب مايكل يونغ، نشوء النظام القائم على الجدارة (1958)، وهو هجوم كلاسيكي على المثل القائم على التميّز يحوّر إحدى مقولات هذا النظام على نحو كاريكاتيري: «لم يعد من الضروري جداً انحط من المعايير بمحاولة توسيع الحضارة العليا لتشمل أبناء الطبقات الدنيا». لقد أصبح هذا الربط بين النخبوية الرجعية والقلق بشأن قيام الناس بالحط من المعايير جزءاً من الحكمة الجمعية للنخبة الثقافية. ولذلك فإن المقترحات القائلة باختيار الأشخاص على أساس تميّزهم، أو اختبار الأطفال والمراهقين، أو إطلاق أحكام قيِّمة حول الفن تُنتَقد بوصفها ظالمة ونخبوية.

في الحياة الاقتصادية يهتم الإجماع المعادي للتميّز بشكل خاص بالإمكانات الكامنة لتوسيع التفاوت الاقتصادي الذي يغذيه موقف «الرابح يأخذ كل شيء». فيما يتعلق بالحياة الثقافية الأوسع، تتركز المشاعر المعادية لنظام الجدارة على الانشغال بالفشل والحاجة إلى تزويد الناس بالمناعة ضد اعتبار أنفسهم فاشلين. يحذر «اللابطل» عند يونغ من أن «كل اختيار لواحد هو رفض لمجموعة»[11]. إن ممارسة الحجر الصحي على الجمهور لتجنب الإحساس بالرفض يحتل مكان الصدارة في بيان مهمة الحركة المناهضة لنظام الجدارة.

بالطبع، فإن مثَل نظام الجدارة نادراً ما يتحقق في الواقع، فالحياة الفكرية والثقافية تحفل بالتمييز وعدم المساواة. بالرغم من أنه تمت إزالة العديد من الأشكال الخارجية للتمييز؛ فإننا ما زلنا بعيدين جداً عن الوصول إلى عالم يمكن فيه للأفراد أن يتنافسوا في ميدان يوفر فرصاً متساوية للجميع. إن مصادفة ولادة الشخص في بيئة مازالت تؤدي دوراً حاسماً في الفرص التي يمكن أن تتاح له في حياته. لكن هل الغش في تحقيق المثَل القائم على الجدارة يمثل حجة ضده؟ أم أنه يمثل، كما أعتقد، حجة للتفكير في الخلل الذي حصل في صياغة سياسات يمكن أن تزيل العقبات التي تمنع ممارسة القدرات الشخصية؟ لا ينشغل نُقاد النظام القائم على الجدارة في الحياة الفكرية والثقافية بهذا السؤال بشكل جدي. يتمثل همهم الرئيس في منع الناس من عدّ أنفسهم فاشلين، ولهذا تأثير كبير على واضعي السياسات وعلى المؤسسة الفكرية والثقافية المعاصرة. كما سأجادل، فإن المسألة لا تكمن في دافع ديمقراطي يغذي رفض النظام القائم على الجدارة، بل هو هم علاجي يتعلق بتجنب مشاعر الرفض لدى جمهور أوسع.

إذا أردنا التعبير بفجاجة، يمكن القول: إن نقاد النظام القائم على الجدارة يعتقدون أن هذا النظام يؤدي إلى المرض العقلي. يقال: إن الاختبار والاختيار يولّدان مشاعر الفشل والرفض، وهي مشاعر يُعتقد أنها مسؤولة عن الحط من تقدير الناس لأنفسهم. جادل الناقد الاجتماعي الأميركي كريستوفر لاش بأن النظام القائم على الجدارة أدى إلى «هوس» بتقدير الذات. وزعم أن العلاجات الجديدة «تسعى لمواجهة الإحساس القاهر بالفشل عند أولئك الذين يفشلون في تسلق

السلم التعليمي، حتى عندما لا يمسّون الهيكلية القائمة للتعيينات النخبوية - أي الحصول على المؤهلات التعليمية المعتمدة[12]. ليس هناك شك في أن مزاج الفشل أدى إلى ازدهار علاجات جديدة، غير أن كيفية شعور الناس حيال أنفسهم، وكيفية تعاملهم مع الشعور بخيبة الأمل وضغوط الحياة اليومية، لا يمكن اختزاله في العمليات الداخلية للنظام القائم على الجدارة.

إن هذه المشاعر هي نتاج تأثيرات اجتماعية وثقافية أوسع. إذا كان الناس يشعرون بالرفض أو بالافتقار إلى احترام الذات، فقد يكون مرد ذلك إلى أنهم غير متأكدين من انتمائهم أو من مكانهم في الترتيب الأوسع للأشياء. يمكن للناس أن يتعايشوا مع خيبة الأمل إذا كان لديهم الموارد الثقافية التي تسمح لهم بفهم العالم. ما يحتاجونه ليس الحماية من الإحساس بالفشل، بل أن تتاح لهم الفرصة لاكتساب تبصرات في حياتهم عبر استكشاف ما يمكن لثقافتنا أن تقدمه. إن مكافأة الجدارة تعني أن نعامل الناس كبالغين، في حين أن محاولة تجنيبهم الإحساس بالفشل تدفعه رغبة في معاملتهم بوصفهم أطفالاً.

الغاية من هذا الكتاب

هذا الكتاب ليس مرثية لعصر ذهبي للحياة الفكرية، عندما كان الناس أكثر ذكاء، وكان الجمهور يتلقى معياراً أعلى من التعليم والإبداع، وحيث سادت ثقافة أكثر ديناميكية. نحن لم نتحول إلى مغفلين. هناك في عالمنا اليوم أعداد كبيرة من الأعمال المثيرة للإعجاب في الفنون والعلوم، ونستمر في تحقيق اكتشافات مهمة. على أي حال، فإن ما

حدث في الماضي لن يساعدنا كثيراً في التصدي للتحديات التي نواجهها اليوم. يواجه المجتمع، في كل عصر، مشكلات وفرصاً جديدة. يهدف هذا الكتاب إلى دراسة الكيفية التي نقوم فيها حالياً بتطوير الأفكار، وتثقيف الناس وتشكيل جمهور جديد.

لسوء الحظ، فإن المناظرات بشأن التعليم، والثقافة والفنون يهيمن عليها جانبان يحمل كلاهما مشاعر فوقية غير ديمقراطية تجاه الذات الإنسانية. ثمة آراء تشكل أقلية ما زالت تجادل بأن دمقرطة الحياة الفكرية والثقافية ستؤدي لا محالة إلى تراجع المعايير. من وجهة نظر أوليغاركية تدافع عن الثقافة الرفيعة، فإن أي محاولة لإشراك الجماهير لا بد أن تؤدي إلى انتصار شكل وضيع من الثقافة الجماهيرية. اليوم، هناك عدد قليل جداً من الناس مستعد للمجادلة بشكل مباشر ودون غموض، دفاعاً عن هذا المنظور النخبوي. إن الجانب المهيمن في هذه المناظرة هو الجانب الذي يظهر وعلى نحو واعٍ العداء للنخبوية. يشيد هذا الفريق دائماً بالمشاركة الجماهيرية، والحوار العام وتشميل كافة الأصوات. غير أنه لا يؤمن بقدرة الجماهير على الاستفادة من الثقافة واستعمال أفضل ما يمكن أن تقدمه. كما هو حال المنظور النخبوي التقليدي، فإن هذا الفريق يعتقد أن الناس تعوزهم القدرة على الاستفادة من معايير التميّز. لكن بدلاً من اتباع طريق النخب المحافظة القديمة، فإن الخيال المحافظ الجديد لا يحاول إقصاء أحد. إنه يهدف إلى تحويل الحياة الفكرية والثقافية من أجل جعلها أكثر قدرة على إشراك أولئك الذين لا يتوقع منهم أن يتمكنوا من

المشاركة في أفضل الأشكال الثقافية. إن هذه الأجندة الفلستينية تنظر إلى الجماهير بفوقية وتعاملهم كأطفال بحاجة للحماية من التحديات لثقافية والفكرية الأكثر إقلاقاً.

يهدف هذا الكتاب إلى مساءلة الموقفين: الموقف المعادي للديمقراطية والموقف الفوقي اللذين يميزان الممارسات السياسية الثقافية والتعليمية. من شأن هذه الممارسات ليس فقط أن تقيد الإبداع الفكري والثقافي، بل إنها تحول الجماهير إلى أطفال، وتخفض من عتبة توقعاتها. أنا أؤمن بأي محاولة لتوفير الفرص للجماهير للمشاركة في الاستكشاف والتقصي الفكري. إلاّ أنني أشجب المشروع الأبوي الذي ينطوي على إعطاء الجماهير وجبات سهلة الفهم من المعرفة والثقافة. لا تنطوي المشاركة أو التشميل بحد ذاتهما على أي ميزة. إن الإطراء على الناس سواء - كانوا تلاميذ مدارس، أو طلاب جامعات، أو جمهوراً في متحف - يخدم فقط أغراض الهندسة الاجتماعية. يجادل هذا الكتاب بأن أحد الشروط السابقة لتوسيع المشاركة الشعبية الحقيقية يتمثل في توفير معايير ترقى إلى أفضل ما يمكن للمجتمع أن يقدمه.

التسطيح ليس قضية يحتكرها الأكاديميون والفنانون والمفكرون. إن انتشار التعليم، والثقافة، والمناظرات الثقافية أمر مهم لازدهار الروح الديمقرطية. يؤدي المفكرون في مواقعهم المختلفة دوراً حاسماً في إطلاق الحوار وإثارة فضول الجماهير وشغفهم. من الواضح أن هذه المشاركة ضعيفة في هذه الأيام. ومن غير المفاجئ أنه تم نقل عدم مبالاة النخب الثقافية تجاه المعرفة والحقيقة إلى الناس عبر المؤسسات

التعليميـة والثقافية ووسائـل الإعلام. إن عدم المبـالاة وعدم المشاركة الاجتماعية هي أعراض لثقافة تنزع إلى المساواة بين المناظرة والتبادل المبتذل لـلآراء التقنية؛ ولأن كل هذه موضوعـات مهمة، فقد آن الأوان لشن حرب ثقافية على الفلستينيين.

obeikandl.com